

حكيات

الروتين يعرقل تنفيذ المشاريع الخدمية في قنوات

السويداء- عبير صيموعة

ما زال الروتين الإداري والوظيفي في إجراءات تنفيذ المشاريع السبب الرئيسي لعرقلة تنفيذ المشاريع الخدمية، الأمر الذي حرم بلدة قنوات من تنفيذ مشروع للصف الصحي لربط ١١١ منزلاً مع خط الصرف المركزي بين قنوات وعنتلي.

ويؤكد رئيس مجلس بلدية قنوات وجيه زريقفة ما تلحقه المياه الآسنة المتدفقة من المنازل المتوضعة في البلدة على شكل مدرج على حراج النواشع والذي تحول إلى مستنقع فضل عن المياه ملحقاً ضرراً كبيراً يمتلك الحراج نضجاً عن معاناة الأهالي جراء الوضع البيئي المزري الذي نتج عن تلك المياه.

موضحاً أن عقد تنفيذ خط الصرف الصحي وربطه مع الخط المركزي جاء بناء على منحة من منظمة اليونيسيف خلال عام ٢٠١٦ إلا أن الروتين في الإجراءات المتبعة من إعلان أسعار وقض عروض وتعديل في نسبة الضم للمشروع للتوافق مع الأسعار الراجعة والتي أغفلها الدليل السعري أدى إلى عدم الإعلان عن التعاقد حتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨ وتم المصادقة على العقد من قبل وزارة الإدارة المحلية في آخر يوم من السنة مما فرض تأجيل تنفيذ المشروع للعام الحالي ٢٠١٧.

مضيفاً: إنه ورغم المراسلات والكتب التي جرى توجيهها لوزارة الإدارة المحلية وعودها بتنفيذ العقد إلا أن الإجابة عن تلك الكتب لم تأت إلا نهاية الشهر العاشر من العام الحالي من انتقاص في قرار التنفيذ والذي طالعنا به الوزارة وهو المباشرة بتنفيذ العقد ضمن الخطة المالية والبالغة ٩٧ مليون بعد إسقاط نسبة الضم على المشروع والتي تقدر بعشرات الملايين حيث كان القرار كمن يضع العصي في الدواليب لأنه مع إسقاط نسبة الضم يستحيل تنفيذ المشروع للعام القادم.

تنفيذ المشروع وخاصة مع الدليل السعري لعام ٢٠١٨ والذي لا يمكنه التوافق أبداً مع الدليل السعري المحدد الذي تم على أساسه تعهيد تلك المشروعات جراء الوقت الطويل التي احتاجته تلك الإجراءات القانونية من تاريخ تقديم الدراسات وحتى تعهيد المشاريع لبأتي السؤال الأهم من أين ستقوم البلدية بتمويل نسبة الضم تلك والتي قد تصل إلى ٣٠ مليوناً تقريباً؟

ويشير زريقفة إلى أن مشروع الصرف الصحي ليس الوحيد الذي تمت عرقلته عن طريق الروتين والبيروقراطية المتبعة في مراسلات الجهات الحكومية فهناك مشروع تعهيد ومد قصمان وصيانة مجموعة طرق في البلدة حيث وصلت الكلفة التقديمية والبالغة ٢١ مليون ليرة كعانة من وزارة الإدارة المحلية في ١٨/٥/٢٠١٧ إلا أن أمر الحركة من المحافظة بتحويل المبلغ للمجلس لم يأت حتى تاريخ ١٨/١٠/٢٠١٧ رغم المراسلات المتكررة ونظراً لتعليمات الوزارة بعدم إبرام العقود إلا مع القطاع العام جرى التعاقد مع مديريةية الخدمات في المحافظة لتقوم المديرية وبعد التعاقد بتفريع التوسيعات في الطرق وتم وضع بقايا مقالع توقف المشروع عند هذا الحد ورغم التواصل شبه اليومي مع مديريةية الخدمات إلا أنه وحتى هذا التاريخ بقي المشروع على حاله ما أدى إلى توقف المجلد مع موسم الأمطار ليوثق معه تنفيذ الطرق المتعاقد عليها للعام القادم مستثلاً من سيقوم بدفع فروق أسعار التنفيذ في العام القادم؛ ومن المسؤول عن ضياع المال العام؟

بدوره أوضح رئيس دائرة الطرق في مديريةية الخدمات الفنية جمال نصر أن توقف العمل يعود إلى التأخير في تسليم المشروع مع صعوبة في إكماله بسبب تدني درجات الحرارة الذي يؤدي إلى تلف المجبول الإسفلتي وبالتالي سيؤدي إلى التنفيذ السئ الذي ستتحمله لاحقاً المديرية ولذلك تم تأجيلها للعام القادم.

٦ ملايين خارج البلاد منهم ١,٥ مليون هاجروا نظامياً أثناء الأزمة

القش لـ«الوطن»: أكثر من ٢٧ مليوناً عدد سكان سورية منهم ٢١ مليوناً داخل البلاد

محمد منار حميجو

أعلن رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة محمد أكرم القش أن التقديرات اليوم لعدد سكان سورية بلغ أكثر من ٢٧ مليوناً منهم ٢١ مليوناً داخل البلاد حالياً، موضحاً أن نحو ٦,٥ ملايين خارج البلاد.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد القش أن عدد المهاجرين بشكل نظامي بلغ نحو ٤,٥ ملايين سوري منهم ١,٥ مليون هاجروا أثناء الأزمة، مؤكداً وجود نحو أكثر من ٢,٥ مليون لاجئ في دول الجوار.

وأضاف القش: هؤلاء المغتربون يدخلون البلاد دورياً ولهم جوازات سفر نظامية وبياناتهم تتحدث في حال دخولهم وخروجهم. وكشف القش أنه يتم حالياً إجراء مسوحات اجتماعية تقوم بها أكثر من جهة بالتعاون مع المركز الوطني للإحصاء وهو الجهة المخولة بإجراء هذه الدراسات بينما الجهات الأخرى تتعاون معه في هذا المجال.

وأوضح القش أنه وضع خمس استمارات خاصة بالأفراد والأسرة والتشغيل والصحة وغيرها لجمع البيانات، مؤكداً أنه سيتم الانتهاء من جمع البيانات في الشهر الثاني من العام القادم، وأكد القش بعد الانتهاء من جمع البيانات تبدأ الجهات الحكومية بتحديد برامجها وفقاً للبيانات المحددة، مشيراً إلى أنه يتم التعامل مع اللاجئين



بأخذ عينات أثناء المسح تعبر عن الإطار الكامل لوضعهم في دول الجوار.

وكشف القش أن نسبة المقيمين في مراكز الإيواء منذ بداية الأزمة بلغت ٢,٧ بالمئة من مجمل عدد النازحين داخلها، مؤكداً أن هذا النسبة انخفضت حالياً وذلك بعد الزيارات الأخيرة لمراكز الإيواء.

وأوضح القش أن عدد المقيمين في مراكز الإيواء بالأساس هو قليل جداً باعتبار أن معظم النازحين يقعون عند أقاربهم أو في بيوت للجيلار.

وأكد القش أن يتم حالياً تحديث بيانات الأضرار التي تقوم بها الوزارات المعنية، مؤكداً أن فترة تحديث هذه البيانات بين الشهر وستة أشهر، لافتاً إلى أنه حالياً لا يمكن إعطاء تقديرات عن الموضوع باعتبار أن التحديات مستمرة.

وبما يتعلق بالمرأة السورية كشف القش أنه في نهاية العام سيتم الانتهاء بالبرامج الخاصة بالمرأة، موضحاً أن كل الوزارات تضع برامج الخطط السريعة فيما يتعلق بالمرأة وأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقود هذا المشروع

خمس استمارات مسح

سكاني ينتهي في الشهر

الثاني من العام القادم

٢,٧ بالمئة نسبة

النازحين الذين أقاموا

في مراكز الإيواء منذ

بداية الأزمة

التقني للنساء.

وبما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية أكد القش أن هناك برامج عمل تتم بالتنسيق بين هيئة شؤون الأسرة وتلك المنظمات والجهات الحكومية وفق برامج تطلبها، موضحاً أن مساهمة هذه المنظمات مالية وأحياناً تكون بالخبرات والدعم الفني. وكانت وزيرة الشؤون الاجتماعية ريماً قادري أكدت أنه تم تخصيص نصف مليار ليرة لإجراء مسوحات ودراسات اجتماعية.

مدرسة تجمع أثمان

الأخبار لطباعة مذكرات

الطلاب

عبد المنعم مسعود

تلقت «الوطن» شكوى من أهالي منطقة القزاز في ريف دمشق يشكون من قيام إدارة مدرسة بجمع أثمان لأخبار الطابعة من التلاميذ وذلك لطباعة أوراق المذكرات والفحص إضافة لإرهاق الطلاب بتكاليف الأنشطة وسوء

حمايات المدرسة. وأكد مدير تربية ريف دمشق ماهر فرج بيّن لـ«الوطن» أنه سيتم تشكيل لجنة تقوم الأسبوع القادم بالتقصي والتدقيق وبيان الواقع وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمسألة التسوليين عن التجاوزات والمحاسبة. وأكد فرج وجود تعاميم وزارية تؤكد على المدارس عدم جمع أي مبلغ إضافية خارج رسوم التعاون والنشاط وهي رسوم رمزية لا تتجاوز ٩٠ ليرة في العام الدراسي، مبيئاً أنه يتم أيضاً في تربية الريف تزويد المدارس بأوراق الفحص والامتحان من أجل التخفيف عن المدارس.

وأوضح مدير تربية الريف حول إرهاب الطلاب بتكاليف الأنشطة أنه يتم صرف جميع تكاليف الأنشطة من ميزانية التعاون والنشاط المتوافرة لدى المدرسة موضحاً أنه يتم تزويد المدارس كافة بمعونة مالية لدعم صندوق التعاون والنشاط المدرسي وذلك إضافة إلى مقاصف المدارس التي يعود ريعها إلى دعم الصندوق. وأوضح مسعود الإشراف على الحمامات المدرسية للتأكد من نظافتها قبل الفرصة وبعدما.

المطلوب إما منح التعليم العالي السلطة على البحث العلمي في سورية وإما إعادة تبعية «الهيئة» لرئاسة الحكومة

صالح لـ«الوطن»: مشروع قانون لاستثمار مخرجات البحث العلمي.. والروتين والعوائق الإدارية عثرة في وجه الباحثين

فادي بك الشريف

بيّن مدير الهيئة العليا للبحث العلمي حسين صالح أنه لغاية تاريخه لا يوجد في سورية قانون لاستثمار مخرجات البحث، مؤكداً أنه يتم العمل على هذا القانون حالياً وهو قيد الإصدار ضمن متابعة من مجلس التعليم العالي. وطالب صالح بضرورة عودة تبعية الهيئة العليا إلى رئاسة مجلس الوزراء بدلاً من وزارة التعليم العالي، مضيفاً أن لا سلطة لوزارة التعليم العالي على أي عمل بحثي في وزارة أخرى، وخاصة أن الأمر يتطلب ضرورة وجود منصة شرعية وقانونية.

وقال: نحن أمام خيارين لنجاح عمل الهيئة بالشكل المطلوب، إما بتغيير نظام وزارة التعليم العالي ليكون تسميتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع إعطائها السلطة لتخليص البحث العلمي في سورية أو إرجاع التبعية لرئاسة مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن لوزارة التعليم العالي أمورها ومهمها، ويجب أن يكون البحث العلمي في مكان له استقلاله وأرجحة مع الابتعاد عن المركزية. وجاء تصريح صالح على هامش ورشة العمل التي أقيمت أمس برعاية وزير التعليم العالي في قاعة رضا سعيد بجامعة دمشق، تحت عنوان «آليات تنفيذية للترابط بين الجهات العلمية والبحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية- حالات دراسية ناجحة في القطاعين الصناعي والزراعي». ولفت صالح إلى التحضير لآليات التشبيك، كما تم التحضير لدليل تنفيذي يصدر خلال أسبوع، ما يتطلب مناقشته مع



أهل الشأن الأكاديمية والعلمي، علماً أنه تمت الموافقة عليه من مجلس التعليم العالي على أن يتم التطبيق العملي له ضمن حالات دراسية ناجحة، وأن تعدى مجال التوصيات إلى مجال التنفيذ العملي للآليات على أرض الواقع. وأضاف: تم البدء بالقطاعات الزراعي والصناعي على أن يشمل التشبيك خلال الفترة القادمة قطاع الصحة والموارد المائية والنقل مع الابتعاد عن الجانب النظري إلى المجال العملي، كما تم عرض كيفية الربط بين الجهتين للوصل إلى حالة ناجحة تربط بين البحوث العلمية والتطبيقات

العملية. وفيما يخص التمويل، قال مدير الهيئة إن المبلغ المخصص لتمويل الأبحاث يقدر به ملايين بإمكانها أن تدعم عدداً من المشروعات المهمة، مؤكداً أن التمويل موجود ولكن هناك ضعف في الإرادة لدى البعض، الأمر الذي يتطلب كيفية استخدام بشكلها الصحيح، معتبراً أن الروتين والعوائق الإدارية تمنع الباحثين من القيام بالمشروعات، مضيفاً تبني أي بحث علمي شرط أن يكون جديداً ويكون له جانب بحثي وتنموي بغية الاستفادة منه في الجوانب العملية

الكلاب الشاردة تعض

٩٢٢ شخصاً في حماة

حماة- محمد أحمد حبابي

كشف رئيس دائرة الأمراض السارية والمزمنة في صحة حماة سعد شومل لـ«الوطن» أن الكلاب الشاردة عضت ٩٢٢ مواطناً في مختلف مدن المحافظة منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر الماضي فقط، مؤكداً قابلية العدد للزيادة ما دامت الكلاب الشاردة تسرح وتمرح وترتع في مكبات القمامة وأكوامها.

وقال شومل لـ«الوطن»: احتلت منطقة حماة الصحة المرتبة الأولى بعدد المواطنين المعروضين لتلتها سلمية مصيفاً، لافتاً لتفاقم مشكلة الكلاب الشاردة وأذاها في مدينة مصيف، شن مجلسها حملة على هذه الكلاب الشاردة والمделе التي تتهاجم أطفال المدارس صباحاً والمواطنين ليلاً.

وعن الحملة قال رئيس مجلس المدينة قاهر أبو الجليل: نظراً لزيادة عدد الكلاب الشاردة وتعدد هجماتها على الناس وطلب من الأهالي شكلنا لجنة للتخلص منها وحماية المواطنين من أذاها وخطرها على حياتهم وسلامتهم العامة، ويعود للطبيب البيطري عضو اللجنة تقدير حالة الكلاب الشاردة أو الأليفة.

مضيفاً: إزداد عدد الكلاب في الفترة الأخيرة، وباتت تهدد الناس والأطفال وتصيبهم بالذعر، ولهذا نتمنى على المواطنين الذين يربون كلاباً أن يضبواها ويقيدوها بشكل جيد وعدم تركها طليقة ترعب المواطنين. وأما في مدينة سلمية التي تكثر فيها الكلاب الشاردة ويرهاها المواطنون في الشوارع أحياناً، أكد رئيس مجلسها على الصالح أن الدواء السام الذي تكافح به أثبت عدم فعاليته وجدواه، وتقوم بمكافحتها بالتنسيق مع المركز الصحي الإرشافي. وقال لـ«الوطن»: لدينا فرقة مشكلة مكافحتها بالطريقة التقليدية أي ببندق الصيد، وسنعمل عملها، فقد تلقينا شكوى كثيرة عن الكلاب الشاردة.

٣٠٨ ملايين ليرة إيرادات مبكرة فيديو في ١١ شهراً

اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف مدير مبكرة فيديو في اللاذقية أحمد كفا لـ«الوطن» أن إجمالي إيرادات المبكرة منذ بداية العام وحتى نهاية تشرين الثاني من العام الحالي بلغت ٣٠٨,٥ ملايين ليرة سورية.

وبيّن كفا أن قيمة إنتاج الحليب في المبكرة بلغت ٩٠٨,٢٣١ طناً خلال المدة نفسها، على حين وصل إنتاج المبكرة من اللحوم إلى ٦٦,٨٢٠ طناً، وبلغ عدد مواليد الأبقار إلى ٢٤٤ مولوداً، لافتاً إلى أن عدد القطيع الكلي ٤٦٧ رأساً، منهم ١٣٣ عدد قطع الأبقار.

بين كفا أنه خلال الشهرين الماضيين تم بيع اتحاد الفلاحين ٢٣ رأساً من الأبقار، بسعر ٧٥٠ ألف ليرة سورية لرأس البكريي الحامل، ٦٠٠ ألف ليرة سورية للبقرة الحامل، على حين تم بيع البقرة غير الحامل بـ ٤٥٠ ألف ليرة سورية.

وأكد مدير المبكرة أنه تم تنفيذ عدد من المشروعات منذ بداية عام ٢٠١٧، منها ما تم إنجازه وبعضها قيد الإنشاء والتجهيز، وأهمها «تجهيز أعمال الإكساء لمعمل الألبان،

الذي وكما ذكر كفا يعود أهميته بتحويل منتجات المبكرة من حليب خام إلى مواد مصنعة، ما يزيد الريحية من جهة ويعمل على تأمين فرص عمل جديدة من جهة ثانية، لافتاً إلى أنه سيدخل في الخدمة خلال الربع الأول من العام المقبل، ما سينعكس بالإيجاب على وضع المبكرة بشكل عام.

كما أشار كفا إلى الانتهاء من أعمال البني التحتية لمعمل الأعلاف والتجهيز لاستقبال الألبان، مبيئاً أن أهمية المعمل بتأمين الأعلاف للقطيع بشكل متوازن وإعداد الخلطات لكل فئة من فئاته سواء كان من «الحلوب أم عجول التسمين»، إضافة إلى أهميته بتشغيل يد عاملة جديدة كما يمكن استثماره عن طريق البيع للقطاع الخاص. وذكر كفا أنه تم الانتهاء من تجهيز معمل ومخبر الصحة الأول من نوعه على مستوى المؤسسة العامة للمبارق، موضحاً أنه تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية والتجهيزات كافة، بحيث يدخل في الخدمة مطلع عام ٢٠١٨.

ولفت مدير المبكرة إلى أهمية المخبر بإجراء الفحوصات للدم والحليب، مبيئاً أن فحوصات الدم لمعرفة الأسباب المرضية للحيوانات معرفة الدواء الناجح في الوقت

د

تم تنظيم ٢٤ ضبط مخالفة بعدم الوصول إلى نهاية الخط

تتابع بأسعار نقل الركاب يتم تنظيم الضبط. ويؤكد الأحمد أن الضبوط الترمينية في حالة التلاعب بأسعار نقل الركاب من السرافيس أقوى من ضبوط الشرطة ذلك أن قيمة المخالفة ٢٥ ألف ليرة.

وبيّن الأحمد أن مسألة متابعة السرافيس التي تغير خطها أو التي لا تكمل إلى نهاية الخط تقع على مسؤولية شرطة الريف.

وبمتابعة الموضوع بيئت قيادة شرطة محافظة ريف دمشق- فرع المرور «أنه يتم توزيع الدوريات على

إشارة إلى ما نشرت صحيفتكم بتاريخ ١٣/١١/٢٠١٧ في الصفحة ٧ خبراً بعنوان:

«قاسم» لا علاقة لنا بمشروع الكنسي سرفيس ويتم التعاقد على ٢٠٠ باص والملة الأولى قريباً..

ومن ضمن الخبر: بين مدير حماية المستهلك مديريةية التجارة الداخلية في ريف دمشق خالد الأحمد أن المديرية تقوم بحملات مفاجئة على بعض الخطوط وذلك بموازنة شرطة الريف وأي حالة

اللواء محمد حسن العلي

مدير إدارة التوجيه المعنوي